مجلة جامعة الملك سعود، م٥، العلوم الزراعية (٢)، ص ص ٩٧ - ١١١ (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)

اقتصاديات الموارد الزراعية بالقطاع الزراعي السعودي

السيد محمود الشرقاوي

قسم الإرشاد الزراعي، كلية الزراعة والطب البيطري
جامعة الملك سعود، فرع القصيم، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث. استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على اقتصاديات الموارد الاقتصادية المستخدمة في الإنتاج الزراعي السعودي خلال فترتين: الأولى (٧٨/١٩٧٩م - ٨٢/١٩٨٣م) والثانية (٨٣/١٩٨٤م - ٨٧/١٩٨٨م) لمعرفة الحالة الاقتصادية للقطاع الزراعي وقدرته على تحقيق التنمية.

وقد أسفر التحليل المقارن بين الفترتين المذكورتين عن عدد من النتائج والمؤشرات الاقتصادية أهمها: (١) حقق القطاع الزراعي أعلى معدل زيادة في صافي القيمة الكسبية بين القطاعات غير البترولية (١١,٤٪). (٢) حقق هذا القطاع أعلى معدل زيادة في القيمة الحاضرة لموارده (١٢٩,٥٪). (٣) نجحت السياسة الاقتصادية في زيادة الأهمية الاقتصادية للقطاعات غير البترولية بزيادة نسبة ناتجها الحقيقي (من ٤٢٪ إلى ٧٣,٦٪). (٤) مازالت الموارد الاقتصادية بالاقتصاد السعودي غير مستخدمة بكفاءة اقتصادية. (٥) يستطيع القطاع الزراعي حاليًا استيعاب المزيد من الاستثمارات والعمالة للعمل في التنمية الزراعية.

إن القطاع الزراعي يمكنه القيام بدور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في السنوات المقبلة.

مقدمة

المشكلة البحثية

أشارت الخطة الثالثة للتنمية السعودية في أكثر من موضع إلى أن هناك تغيراً أساسيًا في السياسة الاقتصادية التي ستتبع اعتبارًا من هذه الخطة، نظرًا لاختلاف أهدافها المنشودة

فإذا ما أعيد دراسة بيانات الجدول رقم ١ والذي يوضح تطور قيمة الناتج المحلي الحقيقي لقطاع البترول ونظيرتها للقطاعات غير البترولية من عام ١٩٧٩/٧٨ - ١٩٨٨/٨٧م. وذلك بعد تقسيم هذه الفترة إلى الفترتين المشار إليهما والمدرجتين بجدول ٢ سيتضح مدى الاختلاف بين نتائج الفترتين، وسوف يتأكد وجود تغير ملحوظ في النتائج الاقتصادية بالانتقال من الفترة الأولى إلى الفترة الثانية، وهو ما يشير إلى حدوث تغير في السياسة الاقتصادية التي اتبعت في الفترة الثانية اعتبارًا من الخطة الثالثة وما بعدها، عما كانت عليه في الفترة الأولى.

ففي الفترة اللأولى بلغت قيمة التغير السنوي للناتج المحلي الحقيقي لقطاع البترول حوالي ١٢٨,٠ بليون ريال بنسبة ٨,٩٨٪ سنويًا، في حين أنها في الفترة الثانية أصبحت سالبة وهي -٠٩٢,٠ بليون ريال بنسبة -٧,٠١٪ سنويًا. كما حدث الشيء نفسه بالنسبة للقطاعات غير البترولية حيث انخفضت قيمة التغير السنوي لناتجها المحلي الحقيقي من ١٣١,٠ بليون ريال بنسبة ١٢,٧٧٪ سنويًا، إلى حوالي -٠١٢,٠ بليون ريال بنسبة -٠,٧٦٪ سنويًا. ويؤكد ذلك أن السياسة الإنتاجية لكل من القطاع البترولي والقطاعات غير البترولية المتبعة في الفترة الثانية اختلفت عما كانت عليه في الفترة الأولى (جدول ٢).

وإذا اختلفت الفترة الثانية عن الفترة الأولى من الناحية الاقتصادية وهو ما تعكسه قيمة التغير السنوي ونسبته للناتج المحلي الحقيقي لقطاع البترول والقطاعات غير البترولية على حد سواء إلا أن حال الأخيرة يعتبر أفضل نسبيًا من حال الأول حيث بلغت النسبة في الأول -٠,٧٦٪ وبلغت في الثاني -٧,٠١٪ في الفترة الثانية وهو ما يؤكد تأثير السياسة الاقتصادية الجديدة في هذه الفترة على القطاعات غير البترولية حيث ركزت السياسة الاقتصادية على تنمية هذا القطاع حتى يُصبح له أهمية نسبية عالية كمصدر من مصادر الدخل السعودي من ناحية، وتحقيق التغير اللازم في هيكل الاقتصاد السعودي خلال الخطط القادمة من ناحية أخرى.

جدول ٢. القيمة الحقيقية للناتج المحلي بالبليون ريال بأقيام المنتجين للقطاع البترولي والقطاعات غير البترولية وإجمالي المقتصد السعودي خلال السنوات من ٧٨/ ١٩٧٩ ـ ٨٧/ ١٩٨٨م.

السنة	القطاع البترولي	القطاعات غير البترولية	إجمالي المقتصد السعودي
الفترة الأولى:			
١٩٧٩/٧٨م	١,٤٢	١,٠٣	٢,٤٢
١٩٨٠/٧٩م	١,٩٧	١,١٥	٣,١٢
١٩٨١/٨٠م	٢,٨٢	١,٣٠	٤,١٢
١٩٨٢/٨١م	٢,٨٥	١,٤٥	٤,٣٠
١٩٨٣/٨٢م	١,٩٣	١,٥٥	٣,٤٨
قيمة التغير السنوي	٠,١٢٨	٠,١٣١	٠,٢٥٩
٪ للتغير السنوي	٨,٩٨	١٢,٧٧	١٠,٧٠
الفترة الثانية:			
١٩٨٤/٨٣م	١,٣٢	١,٦١	٢,٩٣
١٩٨٥/٨٤م	٠,٩٨	١,٥٩	٢,٥٧
١٩٨٦/٨٥م	٠,٧٣	١,٦٠	٢,٣٣
١٩٨٧/٨٦م	٠,٥٢	١,٥٥	٢,٠٧
١٩٨٨/٨٧م	٠,٥٦	١,٥٦	٢,١٢
قيمة التغير السنوي	-٠,٠٩٢	-٠,٠١٢	-٠,١٠٤
٪ للتغير السنوي	-٧,٠١	-٠,٧٦	-٣,٥٥

المصدر: [٣، ص ٢١٥].

الهدف من الدراسة وأهميتها

تستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على اقتصاديات الموارد الاقتصادية المستخدمة في الإنتاج بالقطاع الزراعي ـ بصفة أساسية ـ والقطاعات غير البترولية الأخرى المناظرة له، وذلك استنادًا إلى القيمة الحقيقية لناتج هذه الموارد خلال الفترة الأولى (١٩٧٩/٧٨ ـ ١٩٨٣/٨٢م) والفترة الثانية (١٩٨٤/٨٣ ـ ١٩٨٨/٨٧م)، لاستكشاف تأثير السياسة

الاقتصادية الحالية على اقتصاديات الموارد الاقتصادية بالقطاعات غير البترولية المختلفة وعلى رأسها القطاع الزراعي، وتحديد أوجه الخلل والقصور في تشغيل وإدارة هذه الموارد حتى يمكن تقديم بعض المقترحات التي يعتقد أنها ستساعد على تصحيح هذا الخلل واستكمال أوجه القصور، بما يُحقّق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للقطاعات غير البترولية التي تستهدف السياسة الاقتصادية الحالية التركيز عليها لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتغيير هيكل الإنتاج والدخل بالمقتصد السعودي وذلك من خلال خطط التنيمة [٢، ص ص ١٥ ـ ١٧].

الأسلوب البحثي المستخدم في التحليل الاقتصادي

استخدم في البحث كل من التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي المقارن بين فترتي الدراسة، وذلك استنادًا إلى قيمة الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات الاقتصادية الفرعية بالاقتصاد السعودي المستخدمة في تقدير المعايير الكمية اللازمة لتقويم النتائج الاقتصادية بين الفترتين. فباستخدام القيمة الحقيقية للناتج المحلي السنوي ومعدل الربح ومعادلة الرسملة أمكن تقدير المعايير التالية [٤، ص ص ١٦-٢٤؛ ٥، ص ص ٣٥٢، ٣٦٥-٣٦٨؛ ٦، ص ١٧٠]:

١ ـ القيمة الحقيقية المقدرة للموارد الاقتصادية المستخدمة في الإنتاج والتي تولد عن استخدامها في النشاط الاقتصادي القيمة الحقيقية للناتج المحلي السنوي.

٢ ـ القيمة الحقيقية الكسبية للموارد المستخدمة في الإنتاج، وهي محصلة استخدام هذه الموارد خلال سنوات الفترة محل الاهتمام، ويستخدم في تقديرها كل من القيمة الحقيقية المقدرة للموارد المستخدمة والتغير السنوي في القيمة الحقيقية للناتج المحلي المخصوم بمعدل الربح السنوي.

٣ ـ صافي القيمة الحقيقية المكتسبة للموارد المستخدمة في الإنتاج وهي عبارة عن الفرق بين القيمة الحقيقية الكسبية للموارد المستخدمة في الإنتاج والقيمة الحقيقية المقدرة لها. ويحسب صافي هذه القيمة إما في صورة كمية مطلقة أو في صورة نسبة مئوية. وبطبيعة الحال يكون من الأفضل اقتصاديًا أن يترتب على النشاط الاقتصادي زيادة في صافي القيمة الحقيقية المكتسبة أي تكون القيمة الحقيقية المكتسبة أكبر من المقدرة.

٤ ـ القيمة الحاضرة للناتج الحقيقي وهو قيمة الناتج الحقيقي المخصوم باستخدام معدل الربح السنوي (لعدم توافر معلومات كافية عن سعر الفائدة السوقي بالاقتصاد السعودي) خلال سنوات هذه الفترة. وهذا المعيار يعكس قدرة الإدارة بالقطاع على صيانة الموارد الاقتصادية واستخدامها الاستخدام الأوفق اقتصاديًا مما يزيد من القيمة الحقيقية الحاضرة. إذ أن أصحاب رؤوس الأموال سواء كانوا أفرادًا حقيقيين أو معنويين يستثمرون أموالهم في الأنشطة الاقتصادية التي تحقق لهم قيمة حاضرة أعلى لمواردهم حتى لا تتعرض قيمة مواردهم إلى التناقص في المستقبل.

النتائج البحثية

الحالة الاقتصادية الراهنة للقطاع الزراعي

من دراسة القيمة الحقيقية للناتج المحلي للموارد المستخدمة في القطاع الزراعي كواحد من القطاعات غير البترولية بالمقتصد السعودي، اتضح أن القطاع الزراعي في الفترة الثانية احتل مكان الصدارة بين القطاعات غير البترولية من ناحية نسبة قيمة التغير السنوي في الناتج الحقيقي المحلي لها حيث بلغت هذه النسبة للقطاع الزراعي حوالي ٢٤,٤٤٪ يليه في ذلك قطاع الصناعة الذي شغل المرتبة الثانية بنسبة ٤,٢٩٪ فقط. ثم قطاع الخدمات الاجتماعية الشخصية والجماعية في المرتبة الثالثة بنسبة ٣,٥٣٪ فقط. ثم قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الرابعة بنسبة ٣,٤٩٪ فقط. ومعنى هذا أن قطاع الزراعة انتقل من المرتبة الخامسة في الفترة الأولى إلى المرتبة الأولى في الفترة الثانية، وظل قطاع الصناعة على حاله في المرتبة الثانية، وتقدم قطاع الخدمات الاجتماعية الشخصية والجماعية من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثالثة، وتقهقر قطاع الخدمات الحكومية من المرتبة الأولى إلى المرتبة الرابعة حيث احتل مكانة القطاع الزراعي (جدول ٣).

وبصرف النظر عن مرتبة القطاع الزراعي بين القطاعات غير البترولية التي ينتمي إليها فإن قيمة التغير السنوي في الناتج الحقيقي المحلي لهذا القطاع ارتفعت من حوالي ٥,٣٥ مليون ريال (١٢,٧٧٪) في الفترة الأولى إلى حوالي ١٧,٦٥ مليون ريال (٢٤,٤٤٪) في الفترة الثانية. وهي زيادة كبيرة سواء في القيمة أو في النسبة بالمقارنة مع

جدول ٣. القيمة الحقيقية للناتج المحلي بالمليون ريال محسوبًا بأقيام المنتجين للقطاعات غير البترولية بالاقتصاد السعودي خلال السنوات من ٧٨/ ١٩٧٩ ـ ٨٧/ ١٩٨٨م.

السنـــة	القطاع الزراعي	التعدين والمحاجر	القطاع الصناعي	الكهرباء والغاز والمياه	البناء والتشييد	القطاع التجاري	النقل والتخزين والاتصال	خدمات المال والأعمال	الخدمات الاجتماعية	الخدمات الحكومية	الإجمالي للقطاعات
الفترة الأولى:											
١٩٧٩/٧٨	٤١,٩	١١,١	٤٨,٤	٢,٤	٣٢٦,٤	١٣٠,٦	١١٩,١	٠٣٠,٦	٣٩,٠	١٧٨,١	١٠٢٧,٦
١٩٨٠/٧٩	٤٢,٣	١٢,٠	٥٦,٣	٢,٥	٣٥٤,٤	١٥٣,٦	١٣٧,٨	١٤٠,٦	٤٥,٦	٣٠٤,٤	١١٤٩,٥
١٩٨١/٨٠	٤٦,١	١٣,٨	٦٣,٩	٣,١	٤٠١,٦	١٧٩,٨	١٤٦,٣	١٥٤,٥	٤٧,٧	٢٤٢,١	١٢٨٩,٩
١٩٨٢/٨١	٥٢,٤	١٥,٥	٧١,٤	١,٢-	٤٤٦,٨	١٩٨,٤	١٥٦,٤	١٧٢,٠	٥٢,٦	٢٨٢,٣-	١٤٤٦,٦
١٩٨٣/٨٢	٦٣,٣	١٤,٤	٧٩,٦	٥,٦-	٤٣٢,٤	٢١٢,٠	١٦٣,٩	١٩٢,١	٦١,٨	٣٣٩,٠-	١٥٥٢,٩
قيمة التغير السنوي	٥,٣٥	٠,٨٣	٧,٨٠	٤٢,٠-	٢٦,٥٠	٢٠,٣	١١,٢	١٥,٣٨	٥,٧	٤٠,٢٣-	١٣١,٣٢
٪ للتغير السنوي	١٢,٧٧	٧,٤٨	١٦,١٢	٨٣,٣٣-	٨,١٢	١٥,٥٤	٩,٤	١١,٧٧	١٤,٦٢	٢٢,٥٩-	١٢,٧٧
الفترة الثانية:											
١٩٨٤/٨٣	٧٢,٢	١٣,٨	٩٠,٩	٢,٢-	٣٩٥,٠	٢١٨,٩	١٧٧,٨	٢١٢,٧	٦٩,٤	٣٦٣,٢	١٦١١,٧
١٩٨٥/٨٤	٨٦,٢	١٣,٨	١٠٠,٩	٤,٣-	٣٤٥,٢	٢٢٥,٤	١٧٦,٩	١٩١,٦	٧٢,٠	٣٨٦,٣	١٥٩٤,٠
١٩٨٦/٨٥	١٠٣,٧	١٣,٦	١٠٧,٥	٢,٣	٣٠٢,٨	٢٢٧,٢	١٧٨,٣	١٧٠,٣	٨٣,٠	٤١٣,٣	١٦٠٢,٠
١٩٨٧/٨٦	١٢٢,٨	١٣,٦	١٠٧,١	٤,١	٢٦٠,٩	٢٢٥,٢	١٧٦,٥	١٤٠,٦	٨٢,٠	٤١٩,٣	١٥٥٢,١
١٩٨٨/٨٧	١٤٢,٨	١٣,٤	١٠٦,٥	٥,٣	٢٨٤,٢	٢١٦,٨	١٧٢,٣	١٢٨,٢	٧٩,٢	٤١٣,٩	١٥٦٢,٨
قيمة التغير السنوي	٧,٦٥	٠,١-	٣,٩٠	١,٨٨	٢٧,٧٠-	٠,٥٣-	١,٣٨-	٢١,١٣-	٢,٤٥	١٢,٦٨	١٢,٢٨-
٪ للتغير السنوي	٢٤,٤٤	٠,٧٢-	٤,٢٩	٨٥,٢٣	٧,٠١-	٠,٢٤-	٠,٧٧-	٩,٩٣-	٣,٥٣	٣,٤٩	٠,٧٦-

المصدر: [٣، ص ٢١٥]

الزيادات المناظرة والتي تدهورت جميعها بالانتقال من الفترة الأولى إلى الفترة الثانية. ففي قطاع الصناعة بلغت حوالي ٧,٨ مليون ريال (١٢٠,١٦٪) نقصت إلى ٣,٩ مليون ريال (٢٩,٤٪) فقط. وفي قطاع الخدمات الاجماعية الشخصية والجماعية كانت حوالي ٥,٦٨ مليون ريال (٥٥,١٤٪) نقصت إلى حوالي ٢,٤٥ مليون ريال (٥٣,٣٪) فقط. وفي قطاع الخدمات الحكومية كانت -٢٣,٤٠ مليون ريال (٥٩,٢٢٪) نقصت بشدة إلى ١٢,٥٨ مليون ريال (٤٩,٣٪) فقط وذلك بالانتقال من الفترة الأولى إلى الفترة الثانية لجميع القطاعات. ومعنى هذا أن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد بين القطاعات غير البترولية الذي ارتفعت فيه قيمة ونسبة التغير السنوي (الموجب) أي ازدادت قيمة الناتج الحقيقي المحلي فضلاً عن أن قيمة الزيادة تضاعفت ثلاث مرات بينما تضاعفت نسبة الزيادة مرتين بالانتقال من الفترة الأولى إلى الثانية. كما أن قيمة ونسبة الزيادة السنوية التي طرأت على قيمة الناتج الحقيقي المحلي للقطاع الزراعي تعادل قيمة ونسبة نظيرتها للقطاع الصناعي أربع مرات وست مرات على التريب علمًا بأن القطاع الصناعي يحتل المرتبة الثانية وبطبيعة الحال يكون الفرق شاسعًا إذا ما تمت مقارنة القطاع الزراعي مع بقية القطاعات غير البترولية التي تحتل مراتب أقل من مرتبة القطاع الصناعي (جدول ٣).

وتشير قيمة التغير السنوي السالبة ونسبتها أيضًا للناتج الحقيقي المحلي لبعض القطاعات، وهي التعدين والمحاجر والبناء والتشييد والتجارة والنقل والتخزين والاتصال وخدمات المال والأعمال بصفة مبدئية إلى وجود نوع من الخلل في استخدامات الموارد الاقتصادية إذ يعتقد أن هناك إسرافًا في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للإنتاج في هذه القطاعات غير البترولية. كما يشير تدهور قيمة التغير السنوي ونسبته أيضًا في قطاعات الصناعة والخدمات الاجتماعية والخدمات الحكومية إلى أن استمرار حالها أيضًا على ما هو عليه سوف يكون نتيجته أن تصبح هذه القطاعات من نوع القطاعات الأولى، وهو وضع لا يتفق مع التخطيط الاقتصادي السليم.

التقويم الاقتصادي وفقًا لمعدل صافي القيمة الكسبية للموارد المستخدمة في الإنتاج

يتضح من جدول ٣، أن اقتصاديات الإنتاج للقطاعات غير البترولية خلال الفترة الأولى أفضل كثيرًا من نظيرتها للفترة الثانية فقد بلغ معدل صافي القيمة الكسبية للموارد

المستخدمة لإجمالي القطاعات بقطاع الإنتاج غير البترولي للفترة الأولى نحو ٥,٠٣٪ سنويًّا في حين بلغ نحو -٠,٥٢٪ سنويًّا في الفترة الثانية. ولا يختلف هذا الحال بالنسبة لكل قطاع من القطاعات باستثناء القطاع الزراعي حيث تعد الفترة الثانية أفضل اقتصاديًّا من الفترة الأولى لهذا القطاع فقط. وقد ارتفعت قيمة معدل صافي القيمة الكسبية للقطاع الزراعي من ٥,٩٩٪ سنويًّا في الفترة الأولى إلى نحو ١١,٤٪ سنويًّا في الفترة الثانية، وتحول قطاع الزراعة من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الأولى في هذا الصدد بين القطاعات الفرعية غير البترولية وأصبح أكثرها قدرة على الكسب.

أما بقية القطاعات غير البترولية باستثناء قطاع الزراعة فقد تدهورت اقتصادياتها خلال الفترة الثانية عن الفترة الأولى وإن كانت على حالين: قطاعات مازالت تحقق معدلاً محدودًا من صافي القيمة الكسبية إلا أنه معدل موجب وهي القطاع الصناعي وقطاع الخدمات الحكومية وقطاع الخدمات الاجتماعية الجماعية والشخصية وقطاع التجارة. وقطاعات أخرى تحقق معدلاً سالبًا من صافي القيمة الكسبية وهي قطاع النقل والتخزين والاتصالات وقطاع التعدين والمحاجر وقطاع البناء والتشييد وقطاع خدمات المال والأعمال (جدول ٤).

التقويم الاقتصادي وفقًا للقيمة الحاضرة للناتج الحقيقي للموارد المستخدمة في الإنتاج

يتضح من المقارنة بين اقتصاديات الفترتين محل الدراسة على أساس القيمة الحاضرة للناتج الحقيقي للموارد المستخدمة في القطاع الزراعي والقطاعات غير البترولية الأخرى أنه وإن احتل قطاع البناء والتشييد المرتبتين الأولى والثانية في الفترتين إلا أن القيمة الحاضرة للناتج الحقيقي لموارده الاقتصادية نقصت بحوالي ٧٦,٩ مليون ريال تعادل نحو -٦,٨٤٪ عما كانت عليه هذه القيمة في الفترة الأولى وهو أمر طبيعي نتيجة لتقلص عمليات البناء والتشييد بتقدم مراحل التنمية نتيجة لإنجاز جزء كبير من - إن لم يكن كل - عمليات البناء والتشييد في المشروعات المدرجة ببرامج التنمية. ولكن بقية القطاعات غير البترولية حققت زيادة في القيمة الحاضرة للناتج الحقيقي لمواردها الاقتصادية، إلا أنها جميعًا دون الزيادة النسبية التي تحققت في القطاع الزراعي حيث بلغت هذه النسبة نحو ١٢٩,٤٦٪ في حين

جدول ٤ . اقتصاديات الإنتاج للقطاعات غير البترولية بالمقتصد السعودي خلال الفترة الأولى (عام ٧٨/ ١٩٧٩ ـ ٨٢/ ١٩٨٣م) والفترة الثانية (من عام ٨٣/ ١٩٨٤ ـ ٨٧/ ١٩٨٨م).

بنود التحليل الاقتصادي المقارن للموارد المستخدمة لكل فترة	القطاعات غير البترولية بالمقتصد السعودي (مليون ريال)								
	القطاع الزراعي	قطاع التعدين والمحاجر	القطاع الصناعي	قطاع البناء والتشييد	القطاع التجاري	النقل والتخزين والاتصال	خدمات المال والأعمال	قطاع الخدمات الاجتماعية	قطاع الخدمات الحكومية	الإجمالي للقطاعات
الفترة الأولى:										
١ ـ القيمة المقدرة	٢٠٩,٥٠	٥٥,٥٠	٢٤,٢	١٦٣٢,٠٠	٦٥٣,٠٠	٥٩٥,٥٠	٣٢٦٥,٠	١٩٥,٠	٨٩٠,٥	٧٥٢٠,٢
٢ ـ القيمة الكسبية	٢٢٢,٠٤	٥٧,٧٨	٤٤,٦٤	١٧٠٤,٢٥	٧٠٧,٦٦	٦٢٦,٥٥	٣٣٣٣,٤٩	٢٠٩,٧٣	٩٩١,٩٧	٧٨٩٨,١١
٣ ـ صافي القيمة الكسبية	١٢,٥٤	٢,٢٨	٢٠,٤٤	٧٢,٢٥	٥٤,٦٦	٣١,٠٥	٦٨,٤٩	١٤,٧٣	١٠١,٤٧	٣٧٧,٩١
٤ ـ ٪ لصافي القيمة الكسبية	٥,٩٩	٤,١١	٨٤,٤٦	٤,٤٣	٨,٣٧	٥,٢١	٢,١٠	٧,٥٥	١١,٣٩	٥,٠٣
٥ ـ القيمة الحاضرة للناتج	١٣٩,٨٨	٣٨,٣٠	١٨٠,٣٨	١١٢٤,٢٩	٤٩٣,٥٩	٤١٥,٣٢	٤٥٠,٠٧	١٤٠,١٤	٦٩٣,٤٦	٣٦٧٥,٤٣
الفترة الثانية:										
١ ـ القيمة المقدرة	٤١٩,٧٧	٣٠,٢٣	٥٢٨,٤٩	٢٢٩٦,٥١	١٢٧٢,٦٧	١٠٣٣,٧٢	٧٢٧٤,٤٢	٤٠٣,٤٩	٢١١١,٦٣	١٥٤٢٠,٩٣
٢ ـ القيمة الكسبية	٤٦٧,٦١	٧٩,٩٣	٥٤١,٢٧	٢٢٠٦,٢٨	١٢٧٣,٩١	١٠٣٠,٦٦	٧١٨٤,٤٧	٤١١,٧٥	٢١٤٤,٥٢	١٥٣٤٠,٤٠
٣ ـ صافي القيمة الكسبية	٤٧,٨٤	٠,٣-	١٢,٧٨	٩٠,٢٣-	١,٢٤	٣,٠٦-	٨٩,٩٥-	٨,٢٦	٣٢,٨٩	٨٠,٥٣-
٤ ـ ٪ لصافي القيمة الكسبية	١١,٤٠	٠,٣٧	٢,٤٢	٣,٩٣-	٠,١٠	٠,٣٠-	١,٢٤-	٢,٠٥	١,٥٦	٠,٥٢-
٥ ـ القيمة الحاضرة للناتج	٣٢٠,٩٧	٤٣,٧٧	٣٢٤,٦٢	١٠٤٧,٣٩	٧١٣,٢٤	٥٦٥,٧٣	٥٦١,٢٧	٢٤٣,٩٢	١٢٦٤,٧١	٥٠٨٥,٦٢
تغير القيمة الحاضرة للناتج	١٨١,٠٩	٥,٤٧	١٤٤,٢٤	٧٦,٩٠-	٢١٩,٦٥	١٥٠,٤١	١١١,٢٠	١٠٣,٧٨	٥٧١,٢٥	١٤١٠,١٩
٪ لتغير القيمة الحاضرة للناتج	١٢٩,٤٦	١٤,٢٨	٧٩,٩٦	٦,٨٤-	٤٤,٥٠	٣٦,٢٢	٢٤,٧١	٧٤,٠٥	٨٢,٣٨	٣٨,٧٨

تلته بقية القطاعات، وعلى الترتيب إذ بلغت نسبة الزيادة في القيمة الحاضرة للناتج الحقيقي لموارد هذه القطاعات ٨٢,٣٨٪ لقطاع الخدمات الحكومية وحوالي ٧٩,٩٦٪ لقطاع الصناعة وحوالي ٧٤,٠٥٪ لقطاع الخدمات الاجتماعية الجماعية والشخصية وحوالي ٤٤,٥٪ لقطاع التجارة وحوالي ٣٦,٢٢٪ لقطاع النقل والتخزين والاتصالات وحوالي ٢٤,٧١٪ لقطاع خدمات المال والأعمال وحوالي ١٤,٢٨٪ لقطاع التعدين والمحاجر (جدول ٤).

وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على قدرة القطاع الزراعي ـ الأعلى نسبيًّا ـ. على زيادة طاقته الإنتاجية وقدرته على تشغيل موارده الاقتصادية أفضل من غيره من القطاعات غير البترولية. ويمكن أن يسهم هذا القطاع في إنجاز أهداف التنمية بشكل فعّال وبقدر كبير ولا سيما أن خطط التنمية القادمة تعمل لصالح قطاعات الإنتاج غير البترولي خاصة القطاع الزراعي منها.

التوصيات

توصلت الدراسة إلى أن السياسة الاقتصادية وإدارة التنمية التي سادت خلال الفترة الثانية وهي المعمول بها في خطط التنمية الثالثة والرابعة والخامسة ـ وربما بعد ذلك أيضًا ـ لها عدد من النتائج والآثار الاقتصادية المهمة، وهي:

١ ـ نجحت السياسة الاقتصادية التي تركز على القطاعات غير البترولية في زيادة قيمة ناتجها، وبالتالي أهميتها النسبية كمصدر من مصادر الدخل، وهو ما يتفق وأهداف التنمية السعودية.

٢ ـ وجود خلل في إدارة التنمية ـ حاليًّا ـ تجلى في تدهور القيمة الكسبية والقيمة الحاضرة لناتج الموارد المستخدمة في الإنتاج بالمقتصد السعودي. إذ يعتقد أن هناك إسرافًا في استخدام الموارد وعدم القدرة على المحافظة عليها وإدارتها بكفاءة عالية وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض كفاءتها الإنتاجية والاقتصادية. ويمكن تصحيح هذا الخلل من خلال إعادة النظر في مقادير الموارد المستخدمة في الإنتاج للاستفادة الكاملة من جميع الموارد المتاحة للإنتاج بالقطاعات المختلفة، وعدم التسرع في التخلص من الأيدي العاملة غير السعودية

وإحلال القوى البشرية الوطنية مكانها خاصة في الإدارة. إذ يبدو أن النظر إلى الإدارة الرشيدة يأتي في مرتبة متأخرة كثيرًا بين عناصر الإنتاج علمًا بأنها تعتبر المعبر المؤدي إلى التقدم والتنمية.

٣ ـ إن ظهور قطاعات لها قيمة كسبية سالبة أمر مرفوض اقتصاديًا، لأن النظام الاقتصادي السعودي نظام حر يعتمد على المنافسة الاقتصادية، ويحركه وينشطه الربح بصفة أساسية. ومن ثم فإن استمرار هذا الحال سوف يؤدي إلى انكماش هذه القطاعات ويتبع ذلك ظهور اختناقات ومعوقات لبقية القطاعات الأخرى مما يعوق التنمية. كما أن تدهور القيمة الحاضرة لناتج موارد قطاع البناء والتشييد يعتبر أمرًا غير اقتصادي، ويعكس حالة تدهور قيمة ناتجه، وتعطل جزءٍ من موارده عن الإنتاج نتيجة للانتهاء من عمليات البناء والتشييد في كثير من المشروعات بتقدم مراحل التنمية. وهذا الوضع يتطلب خلق مجالات جديدة يعمل فيها هذا القطاع في الخطط القادمة، ويعتقد أن القطاع الزراعي ما زال في حاجة ماسة إلى إنتاج هذا القطاع خاصة في مجال التوسع الزراعي الأفقي ومشروعات الري والصرف.

٤ ـ تبين أن القطاع الزراعي هو أفضل القطاعات غير البترولية من الناحية الاقتصادية بما أظهره من قدرة أعلى نسبيًا عن غيره من القطاعات على زيادة القيمة الكسبية والقيمة الحاضرة للناتج الحقيقي لموارده الاقتصادية المستخدمة في الإنتاج مما يؤكد على أنه القطاع الأكثر قدرة على استيعاب المزيد من العمالة البشرية والاستثمارات في المشروعات الزراعية المختلفة. ويمكنه توفير الموارد الخام الزراعية اللازمة لتوسيع دائرة نشاط قطاع الصناعات الزراعية، فضلاً عن استيعابه لإنتاج كميات كبيرة من ناتج الصناعات ذات الصلة الوثيقة بالإنتاج الزراعي. الأمر الذي جعل للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، وجعله قادرًا على أن يلعب دورًا رئيسًا وفعّالاً لتحقيق أهدافها.

المراجع

[١] وزارة التخطيط السعودية. *خطة التنمية الرابعة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠م)*. الرياض: مطابع وزارة التخطيط، ١٩٩٠م.

[٢] وزارة التخطيط السعودية. *الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الخامسة (١٩٩٠-١٩٩٥م)* الرياض: مطابع وزارة التخطيط ١٩٩٠م.

[٣] وزارة التخطيط السعودية. *منجزات خطط التنمية من عام ١٣٩٠-١٤٠٩هـ (١٩٧٠-١٩٨٩م)*. الرياض: مطابع وزارة التخطيط ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

[٤] الشرقاوي، السيد محمود. «دراسة اقتصادية تحليلية لأثر السياسات الاقتصادية الزراعية على علاقات صافي الدخل لملاك ومستأجري الأراضي الزراعية خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٨م في ج.م.ع.» *مؤتمر تنظيم إدارة حرارة قطاع الزراعة في مصر، جامعة المنوفية، شبين الكوم*، (١٩٨٣م)، ١٦-٢٤.

[٥] الخولي، عثمان وجويلي، أحمد. *القواعد الاقتصادية الزراعية*. الطبعة الأولى، القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٧م.

[٦] النجفي، سالم توفيق وحمادي، إسماعيل عبيد. *التخطيط الزراعي (تخطيط التنمية والسياسة الزراعية)*. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٩م.

Economics of the Agricultural Resources in Saudi Agriculture Sector

El-Sayed M. El-Sharkawey
Department of Agricultural Economics and Extension,
Faculty of Agriculture and Veterinary Medicine, King Saud University,
Qassim Branch, Qassim, Saudi Arabia

Abstract. This study aims to pinpoint the features of economic resources used in Saudi agricultural sector during two periods : (1) 1978/1979–1982/1983, and (b) 1983/1984 – 1987/1988. It tries to clarify the economic state of the agricultural sector and its ability towards the development.

The comparative economic analysis during the two periods shows that: (1) the agricultural sector has the highest rate of net return among the non- oil sectors (11.4%); (1) it has achieved a high rate of increase in the present value (129.5%); (3) the economic policy has succeeded to increase the economic importance of the non-oil sectors, it has resulted in the increasing of the relative share of the non-oil sectors in the real gross product from 42% to 73.6%; (4) Saudi economic resources still need to be used more efficiently; and (5) the agricultural sector is able to absorb more investments and manpower to be used in the agricultural development.

The agriculture sector has a key role to play in the years to come to achieve economic development targets in Saudi Arabia.